واعترف شامير بعدم وجود حلول مبلورة لدى الحكومة السابقة مشيرا الى انه طلب من هيئة الاركان تقديم حلول مبتكرة، مرنة جدا تتحمل التعديل اثناء تنفيذها. لكنه نفى وجود جدول زمني معين، لا لسنوات لا لانصاف سنوات. وكان شامير اكثر وضوحا في تعبيره عن هذا الموقف لدى تعليقه على الغاء اتفاق ١٧ أيار (مايو) ١٩٨٣، بقوله انه «من اجل ضمان الحد الادنى من الامن الذي يحق لسكاننا سيتعين على اسرائيل اتخاذ خطوات في هذا الصدد. ولا يمكن توفير هذا الحد الادنى الا بتدخلنا المباشر»[٨].

اما الموقف الاخير والموحد للمعراخ والليكود في اطار الائتلاف الجديد الحاكم حاليا برئاسة بيرس، زعيم حزب العمل، بما في ذلك الشركاء الصغار في هذا الائتلاف (المفدال، شاس، شينوي، موراشاه واغودات يسرائيل) فينعكس في البند السادس عشر من الخطوط الاساسية لحكومة الوحدة الوطنية الجديدة وينص على ان «تعمل الحكومة كل ما يلزم من اجل تأمين سلامة الجليل. ويجري توفير ضمانات امنية تتيح انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان، خلال وقت قصير تحدده الحكومة»[٩]، وذلك دون الاشارة الى طول المهلة الزمنية المطلوبة والى نقطة بدء العد العكسي لهذه المهلة.

ويبقى هنا موقفي اليسار واليمين المتطرف، حيث تدعو قوى المعسكر الاول وخصوصا راكاح والقائمة التقدمية للسلام الى «انسحاب القوات الاسرائيلية فورا ودون قيد او شرط من جميع الاراضي اللبنانية»[١٠]. وتدعو قوى المعسكر الثاني الى البقاء في الجنوب، حتى نهر الاولي، مع تشديد السيطرة على هذه المنطقة بما يشبه الاسلوب الذي اتبع في قطاع غزة سنة ١٩٧٠. «فالمشاكل في الجنوب وفي قطاع غزة متشابهة جدا، مخيمات لاجئين، شريط ساحلي ينطوي على مشاكل، بيارات... وهذا ما يوجد في قطاع صيدا وصور اليوم».

«الموانع» السياسية ـ الاستراتيجية للانسحاب

إذا افترضنا ان المواقف الاسرائيلية العلنية التي استعرضناها آنفاً صحيحة، وتجاوزنا الاطماع الصهيونية التاريخية في الاراضي اللبنانية، نجد ان هناك عدة عوامل، وربما ذرائع، تمنع او تؤخر الانسحاب الاسرائيلي من الجنوب اللبناني. ومن هذه العوامل ما هو سياسي ـ استراتيجي ومنها ما هو ظرفي ـ تكتيكي. فعلى الصعيد الاول تخشى الدوائر الاسرائيلية ان ترتسم اسرائيل بعين العرب كمن يمر في نقطة الحضيض، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. وهذا الشعور وحده كاف لاغراء دوائر عربية معينة لمحاولة تحقيق انجازات سياسية ولو متعلقة بمساعدة الضغوط العسكرية.[١١]. كذلك تخشى تلك الدوائر ان يؤدي الانسحاب الى عودة الوضع الى اسوأ مما كان عليه قبل الغزو وتبخر آخر مكاسب عدوانها واتساع النفوذ السوري في لبنان والنفوذ السوفياتي في المنطقة، وذلك اضافة الى انتقال مركز ثقل الجهود السياسية الدولية المتعلقة بالشرق الاوسط الى الجبهة الفلسطينية ـ الاردنية، مما يسبب متاعب دولية وداخلية لاسرائيل تعتبر نفسها في غنى عنها في المرحلة الحالية، علاوة على ان التأجيل والمماطلة وسياسة الامر الواقع كانت ولا تزال الركيزة الاولى في السياسة الاسرائيلية تجاه العرب.

ويرى آخرون[١٢] ان اكثر ما تخشاه اسرائيل من الانعكاسات المحتملة للانسحاب هو فقدان مصداقية الردع الذي وان كان يشكل عنصرا تجريديا يرتكز الى ظاهرة نفسانية تنتمي الى عالم التصورات، وتتوقف فاعليته على نظرة وعقلانية الفريق المضاد ومدى استعداده لتقديم